أوامر ملكية

أمر ملكى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد زكى عبد المتعال وزير المالية

نحن فاروق

بما لنا من الولاية العامة الشرعية ،

قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة المالية من بيع ما يرخص ببيعه من الأطيان والأملاك والأراضى ملك الحكومة الجائز بيعها ، وفى شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو للمنافع العمومية ، وعلى العموم فى كل ما يستلزم النيابة عنا من الشؤون المالية العمومية . ورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فى جميع ما ذكر .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم للعمل بمقتضاه

صدر بقصر عابدين فى غرة جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٨ يناير سنة ١٩٥٢)

فاروق

أمر ملكى رقم ١١ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد زكى عبد المتعال وزير الاقتصاد

نحن فاروق

بما لنا من الولاية العامة الشرعية ،

قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى كل ما تقتضيه الحال من شؤون وزارة الاقتصاد من بيع ما يرخص ببيعه من الأطيان والأملاك والأراضى ملك الحكومة الجائز بيعها ، وفى شراء ما يلزم شراؤه من أملاك الأفراد لمصلحة الحكومة أو للمنافع العمومية ، ورخصنا لكم بتوكيل من ينوب عنكم فى جميع ما ذكر .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم للعمل بمقتضاه

صدر بقصر عابدين فى غرة جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٨ يناير سنة ١٩٥٢)

فاروق

أمر ملكى رقم ١٢ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالى الأستاذ سعد اللبان وزير الاوقاف فى إدارة الأوقاف

نحن فاروق

بما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى إدارة الأوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف ، وفى قبول النظر على الأوقاف التى تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاء وتحرير التقارير المقتضية عنها باسمنا فى الأحوال التى تستلزم ذلك ، وفى المرافعات المختصة بهذه الأوقاف ، وتوكيل من توكلونه عنكم فى ذلك ، مع توكيلكم أيضا فى إدارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا ومحولة على الوزارة لإدارتها ، ورخصنا لكم فى جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل ، مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها ، أو ترميمات أو نحوه ، أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التى تستحسنونها بغير توقف فى الإجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم إيرادها ، وكذلك وكلناكم لإجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التى يرى استبدالها وتأجير ما يرى تأجيره من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شراؤه للأوقاف ، وأذنا كم أيضا فى توكيل من ينوب عنكم فى توقيع الصيغ الشرعية فيما توضح ، وبالجملة رخصنا لكم فى إجراء سائر الترخيصات الصادرة عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل .

وأنا — بما لنا من الولاية العامة الشرعية — قد أقمناكم ناظرا مؤقتا على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها على الوزارة مؤقتا حتى يثبت استحقاق النظر عليها لمن يستحقه بمقتضى شروط واقفيها سواء كانت إقامتكم كما ذكر على وجه الاستقلال أو بالانضمام لناظر الوقف الأصلى أو ناظرا حسبيا أو مشرفا .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم بذلك لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاه

صدر بقصر عابدين فى غرة جمادى الأولى سنة ١٣٧١ (٢٨ يناير سنة ١٩٥٢)

فاروق